S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/22
14 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٩٠٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، وفيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في أفغانستان"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي، بالنيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المتعلق بالحالة في أفغانستان المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/52/957-S/1998/532).

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه القوي بسيادة أفغانستان واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدته الوطنية، والاحترام لثقافته وتراثه التاريخي. ويكرر المجلس الإعراب عن قلقه إزاء تزايد الطابع الإثني للنزاع، واستمرار التهديد الذي يشكله هذا النزاع على وحدة الدولة الأفغانية.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء استمرار النزاع الأفغاني، الذي يمثل تهديدا خطيرا للأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويسبب معاناة إنسانية هائلة، ومزيدا من الدمار، وتدفق موجات اللاجئين وغيرهم من المشردين قسرا بأعداد كبيرة.

"ويعرب مجلس الأمن عن استيائه لأن الدعم العسكري المقدم من خارج أفغانستان إلى الفصائل المحاربة، بما في ذلك إمدادات الأسلحة وغيرها من العتاد ذي الصلة، استمر بلا هوادة، بالرغم من تكرار نداءات مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمين العام لوقفه. ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعوته إلى جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، لوقف ذلك التدخل على الفور.

"ويرى مجلس الأمن أن من الضروري بذل جهود أكثر نشاطا تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة البلدان المهتمة بالأمر بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الأفغاني، مع مراعاة مصالح جميع الفئات الإثنية والدينية والقوى السياسية المشاركة فيه.

"ويعرب مجلس الأمن عن استيائه لانهيار المحادثات بين الأطراف الأفغانية في إسلام أباد ويطالب الأطراف باحترام رغبات الغالبية العظمى من الأفغان، بوقف القتال، والعودة دون تأخير ودون شروط مسبقة إلى طاولة المفاوضات والدخول في حوار سياسي يرمي إلى تحقيق مصالحة وطنية وتسوية سياسية دائمة للنزاع، لا تنطوي على حل عسكري، وتشكيل حكومة ذات قاعدة

عريضة تمثل الجميع تمثيلا تاما. وكخطوة مبدئية نحو تحقيق ذلك الهدف، يدعو المجلس الأطراف إلى أن تتفق على الفور على وقف إطلاق النار، وتبادل الأسرى، ورفع كافة القيود على شحنات الإمدادات الإنسانية في كافة أنحاء البلد.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد موقفه بأنه لا بد للأمم المتحدة، بصفتها وسيطا معترفا به عالميا، أن تواصل القيام بدورها الأساسي وغير المنحاز في الجهود الدولية التي تنشد التوصل إلى حل سلمي للنزاع الأفغاني، ويقدم دعمه التام لأنشطة بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ولأنشطة المبعوث الخاص للأمين العام لأفغانستان.

"ويحيط مجلس الأمن علما بتقييم الأمين العام ومؤداه أن جمعية "لويا جيرغا" تمثل وسيلة أفغانية غير رسمية عتيدة لتسوية المنازعات دعا الى اتباعها بعض قادة فصائل الأفغان غير المحاربة، لا تزال جديرة بالاهتمام، ويشجع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان على مواصلة الاتصالات المفيدة معها.

"ويثني مجلس الأمن على الأعمال التي تقوم بها مجموعة "الستة زائد اثنين" ويطالب جميع البلدان المشتركة في المجموعة بأن تواصل المشاركة بحسن نية بهدف وضع نهج متسق لجهود صنع السلام في أفغانستان، استنادا إلى نقاط المحادثات المتفق عليها، بما في ذلك مشكلة منع تدفق الأسلحة وغيرها من العتاد ذي الصلة إلى أفغانستان بطريقة فعالة وعادلة. ويرحب المجلس بالدعم الإضافي الذي تقدمه دول أعضاء أخرى من أجل هذا الغرض ويشجعه.

"ويحث مجلس الأمن جميع الفصائل الأفغانية على التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان والمنظمات الإنسانية الدولية ويطالبها، وبخاصة الطالبان، باتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتأكيد سلامة وحرية انتقال موظفيها.

"ويحيط مجلس الأمن علما بتوقيع مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والطالبان بشأن القضايا الإنسانية ويؤكد على أهمية تنفيذها تنفيذا كاملا. بما في ذلك الاحترام التام لحصانات موظفي الأمم المتحدة والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجالي الصحة والتعليم. وإذ يلاحظ المجلس أنه قد تم التغلب على بعض العقبات التي تعترض تقديم المساعدة إلى منطقة هزاره جات، ما زال يشعر بالرغم من ذلك بالقلق إزاء استمرار استخدام الطالبان للمعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة كسلاح ضد الأهالي في هذه المنطقة. ويطالب بوقف هذه الممارسة على الفور. ولا يزال المجلس يشعر بالقلق أيضا إزاء الافتقار إلى الإمدادات القادمة من الطريق الشمالي بسبب عدم الأمن والسلب. ويطالب المجلس جميع فصائل الأفغان بأن ترفع أي قيود على إمدادات الإغاثة الإنسانية، دون شروط.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء التقارير التي قدمت مؤخرا عن التحرشات التي تتعرض لها المنظمات الإنسانية وإزاء القرار الذي اتخذه الطالبان من جانب واحد بنقل مكاتب المنظمات الإنسانية إلى مواقع أخرى في كابول. ويطالب مجلس الأمن جميع الفصائل بتسهيل أعمال الوكالات الدولية إلى أبعد حد ممكن.

"ولا يزال مجلس الأمن يشعر ببالغ القلق إزاء استمرار التمييز ضد الفتيات والنساء وإزاء الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي في أفغانستان.

"ويؤيد مجلس الأمن الخطوات التي اتخذها الأمين العام للبدء في تحقيقات بشأن مزاعم بحالات قتل جماعي لأسرى الحرب والمدنيين في أفغانستان، والتي سوف تقدم نتائجها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حالما تتوفر.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيده على أن استمرار النزاع في أفغانستان يوفر أرضا خصبة للإرهاب ولإنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة وخارجها، ويطالب المجلس قادة الأطراف الأفغانية بوقف تلك الأنشطة.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام على الحالة في أفغانستان".

- - - - -